ملفات مجلة الحرية

الحرية: مجلة فكرية مغربية ـ فصلية ـ

ملفات فكرية تصدر عن مجلة الحرية - رقم الملف: **06** – 2020

رقم الإيداع القانوني: 1995/162 - رقم ملف الصحافة: 1995/44

العنوان الإلكتروني: revuealhoria@gmail.com - hilalmed@gmail.com

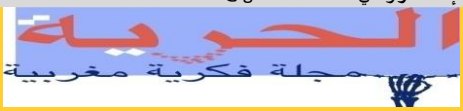

المجتمع المدني

محمد الهلالي

الفهرس

مفهوم المجتمع المدني

(في الفكر العربي)

- المجتمع المدني بالنسبة للمثقف الحالم 05
- المجتمع المدني بالنسبة للمثقف السياسي ... 06
- المجتمع المدني بالنسبة للمثقف النفعي 10
- المجتمع المدني بالنسبة للمثقف التقني 10
- المجتمع المدني بالنسبة للاشتراكي 12
- المجتمع المدني بالنسبة لليساري 13

المجتمع المدني بالمغرب:

(سلطة مضادة أم شريك في ممارسة السلطة؟)

- المجتمع المدني الذي تريده السلطة 15
- الصراع حول معنى المجتمع المدني 16
- دور المجتمع المدني 18
- تكون المجتمع المدني المغربي 19
- المجتمع المدني والدولة 22
- دور المجتمع المدني في غياب الديمقراطية 28

مفهوم المجتمع المدني

(في الفكر العربي)

إن الغموض الذي يلازم مفهوم المجتمع المدني هو غموض معقد المرجعيات والنتائج. هل كان العرب في حاجة إلى هذا المفهوم ابتداء من أواخر الثمانينات ليفكروا من جديد علاقاتهم بالسلطة؟ ألا يعني ذلك أن أدوات تفكيرهم السابقة قد تعرضت للإفلاس؟ أم أن فئات أخرى كانت مهمشة سابقا وجدت السبيل إلى الدخول إلى المعركة السلمية من هذه البوابة: البوابة المدنية؟

إن المتتبع للفكر السياسي العربي سيلاحظ أن المرشحين الأساسيين لإحداث تغيير تاريخي أساسي منسجم مع مصالح الشعوب ومقتضيات الحريات والتطور في البلدان العربية هم: التنظيمات الممثلة للشعب المنتج والمثقفون المعارضون (لأن المثقفين الثوريين أقلية ضمن المعارضين) ولقد ارتبطت جميع الخطط النضالية السلمية منها والتي أفسحت مجالا ما للعنف على مستوى بعيد المدى بهؤلاء،

دون أن يعني ذلك أن مفهومي الشعب المنتج والمثقفين كانتا واضحتين.

يجب افتراض وجود "آلة شيطانية" تبث سمومها في الحياة السياسية والفكرية لربح الوقت، ولتبذير طاقات المعارضة، ولسد كل الطرق المؤدية إلى الحلول الناجعة لمشاكل البلدان العربية. ولقد كان مختلف اليساريين ينعتون هذه "الآلة الشيطانية" بالأجهزة الإيديولوجية للدولة التي ارتبطت بالرجعية والامبريالية والصهيونية، والتي كانت تحافظ على سيادة الهيمنة الإيديولوجية للطبقة الحاكمة وحلفائها.

إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم قوي سيق إلى حتفه لما وضع كاستراتيجية مكتشفة أخيرا سيعتمد عليها الفكر السياسي المعارض لشد عضد المعارضة السياسية والنقابية الضعيفة ولتقديم اقتراحات جديدة للخروج من الأزمات المعهودة وعلى رأسها عزوف الشعوب عن الانخراط في حركية المعارضة المستنيرة والليبرالية والاشتراكية وعدم مناصبة العداء للفكر الثوري ذي الأساسي المادي العلماني.

فما هي طبيعة هذا المفهوم في الفكر السياسي العربي؟

المجتمع المدني بالنسبة للمثقف الحالم:

يبحث المثقف عن الحرية، لذلك فقد يحتاج بالأساس إلى المجتمع المدني، إلى فئات متنورة، تتبنى القيم الليبرالية التي تسمح بتحقيق أفضل لفردانية المثقف (إنتاج، استهلاك، اعتراف، مكانة اجتماعية، دور تاريخي...). لذلك لا يكفي اعتراف الدولة بالمثقف، ولا فتحها المجال له ليقوم بعمليات الإبداع... إن المثقف هنا ينظر على مستقبل هذه الشعوب التي لازالت تقمع على هامش التاريخ الحديث بمنظار المتحرر من شلل ذلك الهامش المكبل لطاقاتها ولفكرها. لكن هل يمكن "لاستراتيجية تنمية المجتمع المدني" أن تقود فعلا إلى تحقيق المجتمع المدني؟ ألا يمكن بالأحرى اعتبار حالة المجتمع المدني حالة تنتج بطرق أخرى غير مدنية؟

هل يتعلق الأمر بمثقفين يبحثون عن دور جديد بعدما انتهى دور تمجيد السلاح والتغيير العنيف والمواجهة المباشرة باسم التحرر وخدمة الشعب؟ هل هو مجال آخر سمكن من امتصاص فشل هذا التائه في مجتمع الأمية وسلطة المال والجسد؟ ألم يكن من الأفضل أن يتحول المثقف إلى احتراف رقص خاص به، رقص "المثقف الراقص"؟ ألا يتعلق الأمر في الرقص من موقع لآخر؟ الرقص بين المواقع؟ الرقص في حلبة الكلام المؤدى عنه؟ الرقص على هذا الحبل

المتصل رغم فجواته؟ يبدو أن "المثقف الراقص" يشتغل كما يشتغل "رقاص الساعة": الدوران الدائم وانعدام الاستقرار وعدم الاعتراف واللامبالاة والجري وراء التغذية والتعرض للإهمال والتحول إلى مادة رخيصة للاستهلاك... إن المثقف الحالم يدافع عن الحرية، حريته هو بالأساس لتضميد جراح السيادة الوهمية غير المحققة؟

المجتمع المدني بالنسبة للمثقف السياسي:

يبدو المثقف السياسي حذرا، لكنه لا يستطيع مقاومة إغراء المجتمع المدني كمفهوم وكقوة مفترضة، وربما ترجع قوة المثقف السياسي إلى كونه يبحث عن حد أدنى من الانسجام ما بين برنامجه السياسي الجماعي (والفردي) وبين نتائج الأخذ، في التحليل السياسي والثقافي، بمفهوم المجتمع المدني، فهذا المثقف لا يمكنه أن يغفل كون أنطونيو غرامشي صاغ موقفا ماركسيا بصدد هذا المفهوم. لذلك فالحوار مع هذا الموقف ضروري.
يلاحظ المثقف السياسي أن مفهوم المجتمع المدني يمكن التعاطي معه كإشكالية سياسية، ولكن هناك إشكالية أكثر انغماسا في الراهن وأكثر سياسية من المجتمع المدني وهي التي تصاغ في عبارة "الانتقال الديمقراطي" أو "المرحلة الانتقالية" أو "إقامة الدولة المدنية".

إن تبني المثقف السياسي لإشكالية الانتقال الديمقراطي يدخله بوضوح في دائرة المعارضة الشرعية والسلمية والتي آمنت أخيرا بالانتقال التدريجي، وبالتوجه البرلماني الانتخابي كحلول تفرضها موازين القوى الطبقية.

إن اعتبار مفهوم المجتمع المدني "إشكالية سياسية" يقود إلى افتراض بعض المعالم المحددة لهذه الإشكالية: لذلك يسأل المثقف السياسي عن طبيعة هذه الإشكالية: هل هي مشروع عام؟ أم برنامج؟ أم أنها تعكس المكونات العميقة للمجتمع؟

إن مفهوم المجتمع المدني يتوخى التصدي للدولة القوية التي تمارس الإقصاء في أفق إعادة الاعتبار للمواطنين وللدولة "الملعونة" (في الأدبيات الثورية) معا.

ما الذي كانت تهدف إليه التنظيمات والمجموعات والشخصيات والفعاليات المعارضة سابقا؟ ألم تكن تهدف إلى الحد من الطابع الإداري للدولة وتحقيق المواطنة لجميع الأفراد بغض النظر عن أي مميز يميزهم كيفما كان، وتحديد وظيفة الدولة كخادم فعلي للمجتمع وتوسيع مجالات الحريات (ضمن المنظور الليبرالي)؟

إن هذه الأهداف هي التي يلقيها المثقف السياسي على كاهل "مفهوم المجتمع المدني". فالأمر يتعلق إذن باستبدال الأداة مع الحفاظ ليس فقط على البرنامج وإنما أيضا على العقليات. ويهدف المثقف السياسي، عبر مفهوم

المجتمع المدني، إلى إشراك "الشعب" الذي عجزت التنظيمات السياسية عن جره إلى المعركة السياسية، خارج الإيديولوجيات السياسية. فهل يتعلق الأمر فعلا بضرورة تغيير أداة العمل؟

قد يكون مفهوم المجتمع المدني صالحا لإعادة ترتيب مكونات المجتمع في إطار تحليلين حسب معيار التسلط والحرية. ولكن هذا لا يعني المجتمعات العربية قد عرفت تغييرا أساسيا فرض هذا النوع من التحليل: فالقول مثلا أن الجمعيات والنقابات والنوادي ومختلف الفعاليات الثقافية تشكل ما يسمى بالمجتمع المدني يعني إمساكنا عن طرح السؤال بصدد ذهنيات هذه المكونات لأنها قد لا تكون بالضرورة "مدنية" في توجهاتها وآليات اشتغالها. إن الأمر يتم وفق تعسف كبير يفرضه الفكر على المعطيات التاريخية: ألا يتعلق الأمر في الواقع بمجتمع مدني وهمي أو على الأدق "بإرادة إنتاج مجتمع مدني وهمي" من مجتمع تقليدي تجتذبه الحداثة في بعض مراكزه ومكوناته دون أن تتمكن منه.

إن المتتبع لتحليل المثقف السياسي لمفهوم المجتمع المدني يدرك أن وراء هذا التحليل تختفي خيبة أمل من التاريخ، وعتاب للشعب الذي ظل تقليديا وأميا وبعيدا عن المعركة النضالية، وحقدا على الدولة التي نجحت في مشروعها، وأذلت المثقف الذي حلم يوما ما بتغيير جذري

(فعليا أو وهميا) بالاعتماد على من نصب نفسه زعيما لهم ومفتيا (منظرا).

ما هي عوائق ظهور المجتمع المدني في المجتمعات العربية حسب المثقف السياسي؟

توجد عدة عوائق يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- المؤسسات القائمة لا تنسجم مع أسس المجتمع المدني.

- الأفكار السائدة تقليدية ومعادية للحرية الفردية وللمسؤولية التي تترجم بالمحاسبة وفق القانون.

- الإيديولوجيات المهيكلة للأفكار وللسلوكيات هي إيديولوجيات قتالية وإقصائية تقوم على المنافسة والاحتكار.

- الثقافة السياسية هي ثقافة احترافية واستثمارية أساسها احتكار المواقع وتمثيل المعنيين وعدم تمكينهم من الانخراط في عمليات تخصهم.

- اشتغال المجتمع وفق آليات النخب المهيمنة والنخب المضادة.

إن هذه العوائق هي نفسه سلبيات المجتمع الطبقي (التقليدي إضافة إلى ذلك) الذي نذر اليسار بجميع مكوناته نفسه لتغييره. ونلاحظ أن الأمر يتعلق أيضا بتعبير آخر بعملية "الاستبدال الاسمي" والوقوع في فخ "استهلاك المفهوم".

المجتمع المدني بالنسبة للمثقف النفعي:

إن أسوا ما قام به المثقف النفعي (الذي اكتشف النفعية في خضم الفشل والتهميش) هو انقضاضه على مفهوم المجتمع المدني ليقدم ولاءه للأسياد وليتصالح مع الليبرالية (التي لا زالت متوحشة وفتاكة في المجتمعات العربية) ومع الطبقات التي ناصبها العداء في مراحل المد الثوري (إيديولوجيا على وجه الخصوص).

لقد وجد المثقف النفعي الفرصة ليشهر بماضيه ويلعنُ ملهميه الأوائل، من اشتراكيين وماركسيين، وليعلي من شأن قيم الأمن والسلام والتعايش والاختلاف والتضامن (في حياته الخاصة طبعا والأنانية جدا) وكأنه اكتشف أخيرا هذه القيم الحميدة.

إن ضحالة المثقف النفعي ترجع أساسا لكونه يفتقد فعليا لأول شرط يجعل منه مثقفا وهو التحرر من كل سيد وتدعيم مجال الحريات للجميع بدون استثناء وبدون الخضوع لأية ظرفية.

المجتمع المدني بالنسبة للمثقف التقني:

لقد حل المثقف التقني مكان الشاعر والقصاص، والمثقف التقني الجديد هو صاحب الخبرات "القيمة" من منظوره،

وليس من الصدفة أن يتم هذا في مرحلة كسدت فيها أسواق المدح والمداهنة، كما كسدت أسواق الشعارات المهيجة للحشود التي تملأ الآذان وتترك البطون فارغة. جاء إذن زمن المثقف التقني، ومن الخبرة الثقافية النفعية: ظهر المثقف التقني التي يحتاجه الجميع وينبهر بخبراته الجميع ولكن بدون مودة حقيقية.

يتناول المثقف التقني المجتمع المدني تقنيا، أي من زاوية الخبرات التقنية المرتبطة بسوق العمل الرأسمالي (التبعي). وهو ما يجعله يعتقد أن المجتمع المدني كان وليد الرأسمالية وأيديولوجيتها اللبرالية (المتوحشة). لذلك يجب حسب هذا المثقف عمل كل شيء بما في ذلك القضاء على كل أشكال الحكم والتسيير التقليدية، لتدعيم الاستهلاك، وجني المزيد من الأرباح. إن ما نحتاجه هو الأمن والسلام والضمانات الحقيقية لسلامة الأموال المستثمرة في بلدان الشعوب المتخلفة مثل البلدان العربية. إن المجتمع المدني هو "هؤلاء العقلاء من الناس" الذين يتحملون مسؤولية الأمن، ويكونون وسطاء بين الدولة العاجزة في غالب الأحيان وبين الطبقات السفلى لاستشعار الخطر ولصده: إن المجتمع المدني هو مجتمع حضاري مصغر يعمل على نشر الحضارة في الأوساط غير المتحضرة...

وهنا يأتي المجتمع المدني، كجيش مدني مصغر، لمنع الأعداء من الزحف وصدهم إن اقتضى الصراع ذلك... يستنتج المثقف التقني ضرورة وجود المجتمع المدني ما دام النظام الاقتصادي أصبح كونيا وأصبح يحدد مجمل العلاقات الإنتاجية في جل أنحاء العالم.
يمكن القول بصدد هذا المنظور أنه تبرير تقني (أي سطحي وأداتي) لواقع مرغوب فيه ومشكوك في وجوده.

المجتمع المدني بالنسبة للاشتراكي:

انقض الاشتراكيون بدورهم على مفهوم المجتمع المدني لشحنه بالمعطيات الإيديولوجية، معطيات تخصهم هم بالذات. فالاشتراكيون لم يتزحزحوا عن هوسهم التاريخي العتيد والذي هو: "استلام السلطة السياسة اليوم أو غدا وبأية طريقة كانت". إن الأمر لم يتعلق أبدا عندهم بمشروع مجتمعي يقتضي العمل الدؤوب عبر السنين والأجيال لتغيير العقليات والأفكار وأساليب التسيير. إن الرهان على السلطة لم يكن اشتراكيا بل كان "تسلطيا مشخصنا" أي مجسدا في أشخاص هو زعماء لا يقبلون الموت قبل تبوأ سدة الحكم والموت فيها، ولا يتم ذلك بالضرورة عن سوء نية، بالرغم من أن أساس هذا التصور فاشستي.

لذلك لما أصبحت فرضية المجتمع المدني فرضية حية تجابه الفرضيات الأخرى تم حسم الأمر بمماثلة مضمون المجتمع المدني بملحقات الحزب (النقابة، اتحادات ورابطات الكتاب، تنظيمات الشبيبة والنساء...).

إن ذهنيات وأساليب عمل هذه الملحقات الحزبية ليست مدنية وإنما هي حزبية موالية أساها التمثيلية والزعامة، تحركها قيم التنافسية الإقصائية. لذلك فالمجتمع المدني هو هنا عبارة عن صيغ وأشكال فارغة من المحتوى المدني.

المجتمع المدني بالنسبة لليساري:

توهم أغلب اليساريين أنهم وجدوا الحل السحري الذي سيعبر على الأقل عما كانوا يودون إيصاله إلى المجتمع المضطهد منذ سنين دون أن يتمكنوا من ذلك، فكلمتهم كانت إما مقموعة أو مشوهة.

لقد تعلق أغلب هؤلاء بفكرة المجتمع المدني باعتبارها فكرة تدل على كل الشعب الذي لا مصلحة له في الأوضاع الحالية، أخذا بعين الاعتبار أن هذا الشعب له طلائع متنورة بل وملتزمة بقضايا الشعب المصيرية، وتنتظم في جمعيات وإطارات. لكن المرجعية الماركسية تعرض هذا التبسيط للإحراج: فما الفرق بين المجتمع المدني وبين المنتجين

والكادحين والمثقفين الثوريين؟ ما محل البرجوازية المستغلة والمثقفين البرجوازيين في المجتمع المدني؟

يميل اليساريون عمليا إلى تصور غرامشي، فالأمر يتعلق بمرحلة انتقالية وبممارسة إيديولوجية من أجل الهيمنة، وبالإعداد الإيديولوجي للفئات النشطة لتحويل المجتمع.

إن تصور اليساريين عن المجتمع المدني تصور غامض، خاصة وأنهم لا يقبلون أن تصبح ملحقات الأحزاب الاشتراكية (تنظيماتهم الموازية) تنظيمات مدنية إلا شريطة انفصالها عن خدمة أحزابها (بالمعنى الضيق للكلمة)، أي انخراطها الجذري في قضايا الشعب (من منظورهم): لكن مفهوم الشعب الغامض هو الذي لازال يتحكم في تصور المجتمع المدني لدى اليساريين.

المجتمع المدني بالمغرب:

(سلطة مضادة أم شريك في ممارسة السلطة؟)

المجتمع المدني الذي تريده السلطة:

تراوح موقف الدولة المغربية من المجتمع المدني منذ نهاية الثمانينيات بين الاحتواء والتوجيه والاستخدام من جهة، والتضييق والمحاربة والتهميش من جهة أخرى. ولازال هذا الموقف معمولا به لحد الآن. فلقد اتخذت السلطة مؤخرا إجراء تضييقيا ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بهدف حرمانها من صفة المنفعة العامة، وتقوم في نفس الوقت ببلورة "استراتيجية للعلاقة مع المجتمع المدني"(1).

تحتاج السلطة في المغرب لمجتمع مدني "يعمل ضمن فكرة "الديمقراطية التشاركية" كما تتصورها هي، وهو ما يعني أن الديمقراطية أمر مفروغ منه، أمر قائم، وأن الشراكة ستكون سليمة، لأنها ستمكن "الجمعيات من المساهمة في إعداد برامج التنمية وتتبعها"، ولمأسسة العلاقة بشكل أعمق سيتم إنشاء "مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي"، وسيتمكن المجتمع المدني

"من تقديم عرائض". فالمطلوب إذن هو "تفعيل دور المجتمع المدني"(2) ، لأن "من الضروري استكمال مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية بالديمقراطية التشاركية العصرية والمجتمع المدني"(3) ، أي "تعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية"(4) ، من أجل "تضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجمعوية والسلطات العمومية"(5) ، ومن أجل "المساهمة البناءة للهيآت الحزبية والنقابية والجمعوية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني"(6) ، لأن "الجمعيات المغربية تشكل قوة اقتراحيه فاعلية ومدرسة نموذجية للديمقراطية والتضامن"(7). ونجد في الدستور المغربي أساسا دستوريا لهذا الموقف (8).

الصراع حول معنى المجتمع المدني:

من الصعب إيجاد تعريف إجرائي للمجتمع المدني وذلك لعدم "وجود تعريف قار ومنسجم له"(9) إضافة إلى أنه "صار سلاحا ذا حدين لضمه قيما شديدة الاختلاف فيما بينها، بل ومتناقضة مثل التضامن والتسيير الذاتي من جهة، والمبادرة الخاصة والمنافسة من جهة أخرى"(10). فهناك غموض مزدوج يحيط بهذا المفهوم: غموض يرتبط بمصدره الغربي،

وغموض يتعلق بترجمته وتداوله ومحاولات إخضاعه للاستعمال المحلي. فعدم وجود "جذور" فلسفية لهذا المفهوم في الثقافة المرتكزة على العربية والإسلام يعمق غموض المفهوم ويشكك في أهداف مستعمليه ويتطلب الحذر من استراتيجيات ذلك الاستعمال.

ولا تزيد كثرة التعريفات التقديرية الأمر إلا تعقيدا، فهو عند البعض "مختبر من أجل الإبداع والتعاون والمساعدة المتبادلة"(11) ، وهو عند البعض الآخر "مبادرة مدنية وانبثاق للمواطنة وللمواطنين الذين يبادرون بشكل مستقل عن السلطات السياسية وعن الحكومات وعن الأحزاب السياسية الحاكمة أو المعارضة"(12) ، وهو عند آخرين "الهيئة المخففة للصدمات، لذلك يوجد ما بين المجتمع والأفراد، أي أنه يعمل على ضبط التوترات"(13).

إن أهم خاصية تميز المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات والهيئات والمؤسسات هي خاصية الاستقلالية عن الدولة. فمن المفترض أن يكون متميزا عن الدولة وأن لا يتصف بصافتها (البيروقراطية، التراتبية، السلطة، السيطرة، خدمة طبقة مسيطرة أو تحالف طبقي مسيطر)، وعن المقاولة (فهو لا يتوخى الربح) وعن الحياة الفردية. إنه تنظيم ذاتي للمجتمع بناء على استقلالية المواطن، وارتكازا على العمل الجماعي بين المواطنين لتحقيق المصلحة

العامة. لذلك فالعبارة الأكثر ملاءمة لتعريف المجتمع المدني هو أنه: سلطة مضادة.

دور المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني بعدة أدوار تساهم في تعريفه وتحديد مكانته ضمن مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والثقافيين. لكن هذه الأدوار تدل أيضا على تأويل لدوره. وبصفة عامة يقوم المجتمع المدني بنوعين من الأدوار:

- النوع الأول يتمثل في العمل من أجل التغيير وتحقيق المواطنة ودمقرطة النظام وخلق شروط الديمقراطية وضمان استمرارها وتوسيع مجال الحريات الفردية والحد من استبدادية الدولة، والتأثير على السياسات المتبعة وتغيير المواقف الاجتماعية لصالح الديمقراطية عبر المرافعة وقوى الضغط والتفاوض. وبتعبير آخر، فإن دور المجتمع المدني هو فرضه لنفسه كسلطة مضادة لتحقيق الديمقراطية من الأسفل.

- النوع الثاني يتمثل في القيام بدور الوساطة ما بين المجتمع والدولة، وإتمام عمل الدولة دون تعويضها أو الحلول محلها، والتنبيه والتحذير من خرق الدولة لمتطلبات الديمقراطية، وتمكين السكان من تحمل مسؤولية

مشاكلهم لما لا تقوم الدولة بذلك، وإنجاز مشاريع تنموية لصالح السكان، والعمل في المجالات المدعمة للديمقراطية مثل حقوق الإنسان والنهوض بوضعية المرأة والدفاع عن الطفولة ومحاربة الرشوة ومحاربة الفقر وحماية البيئة وتحقيق الحكامة الجيدة ونشر ثقافة المسؤولية في أوساط المواطنين والدفاع عن المصلحة العامة والعمل على تغيير القوانين غير الملائمة، وتشجيع وتنمية الاقتصاد التضامني. وبتعبير آخر، فإن دور المجتمع المدني حسب هذا التصور هو تقديم الخدمات.

تكون المجتمع المدني المغربي:

تدخلت عدة عوامل في نشأة المجتمع المدني بالمغرب، منها ظاهرة المشاركة الجماعية في الشأن العام التي اكتسحت جميع أنحاء العالم في نهاية القرن العشرين، وأشكال العمل الجماعي التضامنية القديمة في المجتمع المغربي بالرغم من وجود من يؤكد على انعدام ثقافة جمعوية في المغرب(14)، إضافة إلى برنامج التقويم الهيكلي الذي خضعت له الدولة المغربية وفرضته على الشعب المغربي ابتداء من سنة 1983.

ظهر المجتمع المدني المغربي الحديث في نهاية الثمانينيات، ومنذ ذلك التاريخ عملت الدولة المغربية ما في

وسعها من أجل السيطرة عليه وإفقاده كل استقلالية، وعدم تمكينه من القيام بدوره كسلطة مضادة. فظهور المجتمع المدني بالمغرب يعني انقسام الفضاء الاجتماعي إلى فضاء خاضع للمخزن وفضاء "متمرد" عليه. ومع تطور الجمعيات المكونة للمجتمع المدني بدافع من أطروحات التنمية التشاركية التي دعمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بنود) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تطور موقف السلطة وهو ما انعكس في بلورتها لموقف من الحركة الجمعوية يبدو "إيجابيا في ظاهره"، لأنه يسوق للانفتاح الديمقراطي. واعتمدت الدولة سياسة استعمال الجمعيات للقيام بأعمال في إطار تعاقدي (الكهربة، تعبيد الطرق...).

يميز بعض المهتمين بالتأريخ للمجتمع المدني المغربي بين نوعين من الجمعيات أو المنظمات: منظمات غير حكومية تعمل في مجال تقديم خدمات للسكان، ومنظمات غير حكومية تقوم بالتعبئة الاجتماعية من أجل تغيير بعض الأوضاع، عبر النقد والتحفيز والاقتراح. وهناك من يصنف الجمعيات حسب حجمها إلى جمعيات محلية وجهوية ووطنية. وهناك أخيرا من يصنف الجمعيات المكونة للمجتمع المدني تصنيفا كرونولوجيا:

- الجمعيات الخيرية والرياضية: ويعود ظهورها لما قبل الاستقلال، واعتبرت بمثابة امتداد للتنظيمات الخيرية التقليدية، وارتبطت بالحركة الوطنية. وكانت تهتم بالتعليم

والصحة والمسرح والرياضة. وتقدم خدمات ومساعدات عديدة مثل تقديم مساعدات مالية للفقراء وبناء مستوصفات ومستشفيات، ورعاية الأيتام والأطفال غير الشرعيين والأشخاص ذوي إعاقة والمسنين.

- جمعيات حقوق الإنسان أو التي تستعمل المرافعة: هي جمعيات حقوقية لها منطلقات وتوجهات سياسية، وجمعيات تعتمد المرافعة في مجالات عدة مثل البيئة والمرأة وتقويم السياسات العمومية.

- جمعيات التنمية والخدمات: هي جمعيات متخصصة في مشاريع التنمية وتقديم الخدمات في هذا المجال مثل جمعيات القروض الصغرى (مثل جمعية أمانة التي تأسست سنة 2000 وجمعية زاكورة للقروض الصغرى والتعليم غير النظامي التي تأسست سنة 1995).

يقدم المغرب على أنه "مهد المجتمع المدني الأكثر ديناميكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"(15). ولقد بلغ عدد الجمعيات بالمغرب حسب إحصائيات سنة 2012 حوالي 90 ألف جمعية(16). وبلغت نسبة الجمعيات التي أنشأت ما بين سنة 1997 وسنة 2004: 41,9°/°، أما نسبة التي أنشأت مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهي: 40°/° ما بين سنة 2005 وسنة 2007. وبلغت نسبة الجمعيات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات: 80,3°/°، أما الجمعيات التي تغطي أنشطتُها الترابَ الوطني

فنسبتها: 8%، ونسبة الجمعيات المحلية هي: 73,60%، أما الجمعيات الإقليمية فنسبتها هي: 12,80%، ولا تتجاوز نسبة الجمعيات الجهوية: 5%، أما الجمعيات الدولية فنسبتها 0,60%. أما فيما يتعلق بالدعم المالي، فإن عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم المالي العمومي سنة 2011 لم يتجاوز 1214 جمعية، أما التي استفادت من الأجنبي سنة 2011 فبلغ عددها 352 جمعية. وبلغت نسبة الجمعيات التي لا تتوفر على موارد مالية ذاتية بالنسبة لسنة 2011: 80%. أما بخصوص الانتشار الجغرافي للجمعيات في المغرب: فنجد أن 48% من الجمعيات منتشرة في 5 جهات، و52% من الجمعيات منتشرة في 11 جهة. ومن الواضح أن معظم الجمعيات تعمل في مجال الخدمات، حيث بلغت نسبتها 80%، (وتتوزع على الشكل التالي: السكن: 35%، الثقافة والرياضة والترفيه: 27%، الصحة والخدمات الاجتماعية: 18%).

المجتمع المدني والدولة:

من الناحية المبدئية يحتاج المجتمع المدني للاستقلال عن الفاعلين السياسيين(17) ليمارس دوره المتمثل في السلطة المضادة. لكن العلاقة بينهما ليست شفافة، بل هي "علاقة غير شرعية"، لأن المجتمع المدني غير بريء

من "الصراع من أجل السلطة"، فهو يشكل أداة فعلة بالنسبة لبعض الفئات "للحصول على حصتها من السلطة" من جهة، ويشكل وسيلة تستغلها السلطة القائمة "لإدامة سلطتها عبر الهيمنة من خلال أنشطته وإنجازاته" (خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النقابات تدرج هي أيضا ضمن مكونات المجتمع المدني)، باسم الشراكة مع الدولة، والتمييز بين الاستقلالية والحياد.

ولقد أدى هذا التعقيد في العلاقة ما بين المكون الجمعوي والمكون السياسي إلى ضرورة الحديث عن صراع التصورات حول المجتمع المدني الذي يترجم واقعيا في صراع الممارسات التي تدعي أنها تمثل التصور الصحيح للمجتمع المدني. فالخلاف لم يعد منحصرا في التعريف وفي تعدد التصورات حول الموضوع، وإنما صار خلافا مجسما في الممارسات.

وإذا وضعنا جانبا "المجتمع المدني "المفبرك" أو "المصطنع" والذي يمكن نعته "بالمجتمع المدني الأصفر" أو "الإداري" أو "العميل للسلطة"، وهو المكون من جمعيات ومنظمات وهيآت تؤسسها الدولة لمحاربة الجمعيات والمنظمات المستقلة عنها، فإنه يمكن الحديث عن منظورين أساسين للعلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة. ورغم الاختلاف الأساسي ما بين هذين المنظورين فلا تناقض بينهما.

المنظور الأول: يدافع عن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وتمثله جمعيات حقوقية، لها تصورات سياسية، تعتبر جمعيات معادية لسياسات الدولة، وتخوض صراعا معها في المجالات التي تعمل ضمنها، وتعتبر المؤسسات التمثيلية فاسدة ومرتشية وغير جديرة بتحمل المسؤولية، وتتوخى تحقيق ممارسة جمعوية مدنية تتسم بالنموذجية والمثالية.

المنظور الثاني: يدافع عن ضرورة وجود شراكة للمجتمع المدني مع الدولة، وتمثله جمعيات خيرية وخدماتية تستخدمها الدولة أحيانا وتتجاهلها أحيانا أخرى، وهذه الجمعيات هي صغيرة في معظمها، إما قروية أو جمعيات للأحياء، تتوخى القيام بالوساطة بين الدولة والمجتمع للحصول على موارد مالية لتطبيق برامج تنموية وخيرية، ومن غير الممكن أن توجد بدون دعم السلطات العمومية، بل وبدون وصايتها، إنها تشبه أدوات إضافية للدولة تمارس "وساطة القرب التفاعلية ما بين الدولة والمجتمع".

ومن نتائج هيمنة الدولة على المجتمع المدني واستغلاله لصالحها وتسخيره الاعتقاد "بعدم ملاءمة عمل المجتمع المدني المستقل للواقع المغربي". ولعل لهذه الهيمنة ما يفسرها من داخل المجتمع المدني نفسه وهو سيطرة البرجوازية على تأطير الجمعيات(18)، التي تساهم في ضمان "السيطرة الثقافية لِمن لهُم السيطرة الاقتصادية".

ومن نتائج هيمنة الجمعيات الخدماتية المستعملة من طرف الدولة "ضمان استمرارية الحكم التسلطي" عبر قيام هذه الجمعيات بعدة مهام من أهمها: تسخير الجمعيات للتخفيف من نتائج الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها سياسة الدولة اللاشعبية، واستخدام الجمعيات من طرف الدولة لتصفية الحساب مع خصومها السياسيين والإيديولوجيين من يساريين وإسلاميين وفعاليات مستقلة. ولتدعيم هذا الوضع عرقلت الدولة إنشاء "الجمعيات المطلبية" غير الخاضعة لها. ويتضح أن الدولة تعمل منذ بداية السبعينات، من خلال تجربة "الجمعيات الموالية للسلطة التي تقودها شخصيات سياسية يمينية"(19)، على نزع الطابع السياسي عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتحويلها لقضايا تقنية تُعالجُ تقنيا كخدمات وليس كقضايا لها أسباب سياسية وبالتالي تقتضي حلا سياسيا، فالدولة تحارب تسييس المجتمع المدني، وتحارب استقلاليته، عبر مختلف الضغوطات (التمويل، الوصل، التضييق، منع استعمال القاعات العمومية من طرف الجمعيات...).

لا تشكل دمقرطة الدولة والمجتمع أولية لدى معظم الجمعيات، وهو الأمر الذي جعلها "مجرد مُسَكن من مُسكنات الدولة"، بل إنها "مجرد وكيل للدولة" يُنفذ ما عجزت عن تنفيذه: فلا مطالب سياسية واجتماعية لها، ولا

برامج للتعبئة المواطنة تقوم بها. يُعتبرُ المجتمع المدني الخدماتي في ظل دولة غير ديمقراطية منقذا للدولة في الوقت الذي فقدت فيه التأثير على المجتمع بوسائلها التقليدية. ويؤدي استعمال الدولة للجمعيات إلى تشكل "نخبة في الحركة الجمعوية المغربية" لها مصالحها وآليات اشتغالها وتحالفاتها، تتمرس على العلاقة مع "الإدارة" ومع "مختلف المانحين"، وتحصل على "موقع في الصراع" من خلال الوساطة وتقديم الخدمات.

لهذه الأسباب، لا يبدو غريبا أن يقر البعض بأن "مفهوم المجتمع المدني في المغرب اكتسى أهمية كبرى، ويقوم بدور مؤثر في المجتمع السياسي منذ بداية التسعينيات، بل تحول الآن إلى القوة الرئيسية للتغيير السياسي"(20).

والمقصود بالتغيير السياسي هنا هو ذلك الذي تريده الملكية، وليس ذلك الذي عملت من أجله المعارضة منذ فجر الاستقلال السياسي، لأن "إدخال المجتمع المدني في اللعبة السياسية ترجم بَحثَ الملكية عنْ وضع حد لانحصار الحوار مع المعارضة"(21)، فالملكية "نشيطة في النهوض بالمجتمع المدني بالمغرب، بل إنها تعتبر محرك الصعود القوي للمجتمع المدني"(22).

لا بد من الإشارة إلى وجه آخر من أوجه علاقة المجتمع المدني بالعمل السياسي وهو المتمثل في أن معظم الفاعلين الجمعويين التحقوا بالمجتمع المدني على إثر

قطيعة مع الممارسة السياسية، أي أنهم "من الذين خيّبت السياسة آمالهم"(23)، لكنهم سقطوا في "ممارسة أسوأ سياسة" باسم الحياد وسياسة القرب وخدمة السكان... وإذا كانت "السياسة هي المحرك الخفي للمجتمع المدني"(24) فإنها نجحت في "إبعاده عن السياسة" الفعّالة.

لا يتضح من خلال التقييم النقدي للمجتمع المدني المغربي من طرف بعض أبرز أطره المؤثرة في مساره أن علاقته بالدولة ستعرف تغيرا ذا أهمية، ذلك أن مرتكزات التقييم تحافظ على "دوره التكميلي" إلى جانب الدولة، وعلى ارتهانه بالشراكة معها. فهو مطالب وفق هذا التقييم النقدي(25) بالحفاظ على استقلاليته تجاه الدولة والأحزاب، وبانخراطه في عملية التربية المواطنة كجزء من الثقافة الديمقراطية، وعدم شيطنة الدولة والأحزاب أو إضفاء طابع مثالية على نفسه، وإدراكه أن استقلاليته تجاه الدولة لا يلغي التعاون معها لتدعيم الديمقراطية، وأن الدمقرطة ينبغي أن تتم ضمن النضال ضد عوائق الحرية وضمن البحث عن توازن ما بين مختلف الفاعلين في المجتمع، أي الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين.

دور المجتمع المدني في غياب الديمقراطية:

إذا كان دور المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية هو تنظيم الهيمنة، لأهمية الصراع الثقافي من أجل الوصول للسلطة، ولعدم ضرورة المواجهة المباشرة مع الدولة الحاكمة، وذلك بنشر الأفكار التقدمية، واختراق وسائل الإعلام الجماهيرية، وغزو اللغة اليومية، وفرض الأطروحات والمفاهيم البديلة، والعمل في الهوامش والأنفاق والتجويفات، مثل الحشرات، للنخر التدريجي لأسس النظام القائم، فما هو دور المجتمع المدني وما هي أهميته في ظل الدولة والمجتمع الاستبداديتين؟

هوامش:

1) مشروع استراتيجية العلاقات مع المجتمع المدني 2012-2016، وبرنامج العمل 2012-2013.
2) خطاب ملكي، 30 يوليوز، 2000.
3) خطاب ملكي، 30 يوليوز، 2007.
4) خطاب ملكي، 30 يوليوز، 2008.
5) خطاب ملكي، 30 يوليوز، 2009.
6) خطاب ملكي، 9 مارس، 2011.
7) رسالة ملكية، 14 فبراير، 2012.

8) الفصول: 12 و29 و33 من الدستور.

9) M. Tozy, La société civile au Maroc entre transition démocratique et consolidation autoritaire, in : Les sociétés civiles dans le monde musulman, la découverte, 2011.

10) نفس المرجع.

11) Lothar Witte, Table ronde organisée par DEFI médias, l'Expression n° 23.

12) الطيب بكوش، نفس المرجع.

13) Paola Gandolfi, La société civile au Maroc, signification et issues des processus de changement social et politique, CESD, 2003.

14) G. Denoeux et L. Gateau, L'essor des associations au Maroc : à la recherche de la citoyenneté, Monde arabe, Maghreb, Machrek, n° 150, oct. Déc. 1995

15) Mohamed El Hachimi, Société civile et démocratisation au Maroc : le grand malentendu, Institut européen de la Méditerranée, 2014.

16) وعلى سبيل المقارنة: بلغ عدد الجمعيات في فرنسا سنة 2011: 1.300,000 جمعية. وبلغ المبلغ الإجمالي المخصص للجمعيات في المغرب بالنسبة لسنة 2011: 880 مليون درهم، أما المبلغ المخصص لها في فرنسا بالنسبة لنفس السنة فهو: 70 مليار يورو.

17) في بحث ميداني من إنجاز حسن رشيق ورحمة بورقية وعبد اللطيف بنشريفة، تبين أن نسبة الانخراط في الجمعيات (7°/°) أكثر من نسبة الانخراط في الأحزاب (2°/°) وفي النقابات (2°/°)، كما أن نسبة كبيرة من المستجوبين تفضل مستقبلا الانخراط في الجمعيات (32°/°) على الانخراط في الأحزاب (10°/°) أو في النقابات (12°/°).

18) Ouard Abdelmalek, Etat et recomposition de la société civile au Maroc, Espace public au Maghreb, 2011.

19) جمعية أنكاد، جمعية أبي رقراق، الجمعية الإسماعيلية الكبرى، جمعية المحيط، جمعية إليغ.

20) Abdemounaim Dilami, La monarchie : moteur de la montée en puissance de la société civile marocaine, www.institut-gouvernance.org.

21) نفس المرجع.

22) نفس المرجع.

23) Myriam Catusse, Le charme discret de la société civile, ressorts politiques de la formation d'un groupe dans le Maroc ajusté, Revue internationale de politique Comparée, 9/2, 2002.

24) نفس المرجع.

25) Kamal Lahbib, Société civile à l'épreuve des ratés de la monarchie, 2007.